



تقلص هوامش التعاون الأوروبي

## تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو

### إعادة فرض الإغلاق جراء كورونا تقوض نشاط القطاعات الحيوية

بإلحاح دولي أن نزيه البطالة سيزيد خلال الأشهر المقبلة مدفوعا بفيروس كورونا حيث سيكون العالم في مواجهة مع جائحة تسريح العمالة وفقدان الوظائف بفعل دمار أسواق العمل وتقلص فرص التمويل.

نيويورك - يدخل الاقتصاد العالمي الربع الأخير من أسوأ عام يمر به في الذاكرة الحية للبشر، وهو يواجه مخاطر جمة، في ظل استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد في إلحاق المزيد من الدمار بأسواق العمل.

وتقول وكالة بلومبرغ للإنشاء إن النظرة المستقبلية القاتمة إلى سوق الوظائف الأميركية ووقف برنامج دعم الرواتب في بريطانيا وانتهاء الوقف الاختياري لإشهار إفلاس الشركات المتعثرة في ألمانيا، تقدم صورة أشد قتامة لمستقبل سوق العمل في العالم.

ووفق تقديرات منظمة العمل الدولية، فإن العالم سيفقد ساعات عمل تعادل حوالي 245 مليون وظيفة دائمة خلال الربع الأخير من العام الحالي.

وقد بدأ الربع الأخير من العام الحالي بتدبير شوؤوم، حيث أعلنت العديد من الشركات الكبرى من والت ديزني للإعلام والترفيه إلى رويال داتش شل للطاقة وكوتدنتينتال الألمانية لمكونات السيارات الخميس الماضي شطب الألاف من الوظائف خلال 24 ساعة فقط.

وفي اليوم التالي كشفت وزارة العمل الأميركية تباطؤ نمو الوظائف في الولايات المتحدة خلال سبتمبر الماضي، في الوقت الذي تخلس فيه المزيد من الأميركيين عن العمل.

وبالإضافة إلى هذه الأنباء المثيرة للقلق، فإن البرنامج الرئيسي لدعم الرواتب لدى الشركات البريطانية سينتهي في وقت لاحق من الشهر الحالي، في حين قالت إحدى منظمات الأعمال الرئيسية هناك إنها تتوقع شطب أكثر من 60 ألف وظيفة خلال الأسابيع المقبلة مع انتهاء هذا البرنامج.

في الوقت نفسه، فإن تجدد ارتفاع أعداد المصابين بفيروس كورونا المستجد في الاقتصادات الكبرى، يشير إلى ضعف حالة هذه الاقتصادات التي لم تتعاف بعد من خسائر الموجة الأولى للجائحة. فالتقسي الأخير للفايروس في العاصمة الفرنسية باريس على سبيل المثال أدى إلى إعلان إعادة إغلاق الحانات لمدة أسبوعين ابتداء من الثلاثاء ومن الممكن أن يؤدي إلى إعادة غلق المطاعم، والحالة نفسها تتكرر في لندن بحسب مسؤولي الصحة المحليين.

ويقول تيم أورليك كبير المحللين الاقتصاديين في وكالة بلومبرغ للإنشاء إن حدوث موجة جديدة من جائحة كورونا وعمليات شطب الوظائف الواسعة في الشركات الأميركية الكبرى وانتهاء برنامج دعم الرواتب في بريطانيا، تؤكد خطر ارتفاع معدلات البطالة في العالم بنهاية العام الحالي.

والإنشاء السيئة بالنسبة للنظرة المستقبلية العاجلة تمثل أيضا أبناء مدينة على المدى المتوسط، مع اشتداد

## جائحة البطالة تهدد عمال العالم خلال الشهور المقبلة

### وقف برامج دعم الرواتب وإفلاس الشركات يربكان مستقبل سوق العمل

وكان مجلس الاحتياط الاتحادي (البنك المركزي) الأميركي قد نشر الأربعاء الماضي محضر اجتماع لجنة السوق المفتوحة المعنية بإدارة السياسة النقدية يومي 15 و16 سبتمبر الماضي، حيث أشار إلى تفاصيل المناقشات حول توجيهات اللجنة الجديدة بشأن الأحوال التي ستجعل من الضروري بدء زيادة سعر الفائدة الأميركية القريب من صفر في المئة حاليا.

كما أشار المحضر إلى بحث صناع السياسة النقدية الأميركية فكرة زيادة مشتريات السندات لضخ المزيد من السيولة النقدية في الاقتصاد الأميركي، وكذلك استمرار القيود الصارمة على التوزيعات النقدية للبنوك.

وتتجه الأنظار إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ لرصد مؤشرات التطورات الاقتصادية المستقبلية، حيث يعلن بنك أستراليا المركزي الثلاثاء المقبل قراره بشأن أسعار الفائدة، فيما من المنتظر أن يعلن رئيس الوزراء سكوت موريسون حزمة تحفيز اقتصادي جديدة تتضمن إنفاقا على مشروعات البنية التحتية وتخفيضات ضريبية بهدف إخراج الاقتصاد الأسترالي من أول حالة ركود يعرض لها منذ حوالي 30 عاما.

كما يعزز هاروهيكو كورودا محافظ بنك اليابان المركزي إلقاء خطاب أمام أحد المؤتمرات في الأسبوع المقبل، حيث سيتناول مؤشرات التعافي الاقتصادي وتوقعات الأسعار.

كما تترقب الأسواق تصريحات مسؤولي البنك المركزي الأوروبي ومنهم رئيسة البنك كريستين لاغارد وكبير الخبراء الاقتصاديين فيليب لين خلال الأسبوع الحالي، حيث ستكون فرصة لرصد أي مؤشرات عما إذا كانت بيانات التضخم الأخيرة لمنطقة اليورو، والتي جاءت مخيبة للأمل، ستكون كافية لتعزيز الدعوات إلى إطلاق حزمة جديدة من إجراءات التحفيز الاقتصادي.

ويتربق المستثمرون تصريحات مسؤولي بنك إنجلترا المركزي لمعرفة ما إذا كانت هناك نية لخفض الفائدة إلى أقل من صفر في المئة. الأمر نفسه يتكرر

وكانت توقعات أن تظل البطالة مرتفعة حتى العام 2021، مشيرة إلى بلوغها قرابة 10 في المئة في دول المنظمة بحلول نهاية العام الجاري، مقابل 5.3 في المئة نهاية 2019.

وحذرت المنظمة من ارتفاع نسبة البطالة إلى 12.6 في المئة في حال ظهور موجة ثانية للجائحة، مضيفة أن التوقعات تشير إلى انتعاش تدريجي فقط.

وتابعت "من المحتمل أن يبقى معدل البطالة عند مستوى الذروة أو فوقه، المسجل خلال الأزمة المالية العالمية".

وكانت منظمة العمل الدولية في أبريل الماضي من أن استمرار تراجع في ساعات العمل حول العالم بسبب نقشي جائحة كورونا، يعني أن 1.6 مليار عامل في الاقتصاد غير المنظم خطر تدمير مصادر عيشهم.

ويبلغ إجمالي قوة العمل غير المنظم حول العالم 2 مليار فرد، من أصل إجمالي قوة العمل البالغة 3.3 مليار شخص، وهذا بسبب إجراءات الإغلاق أو لأنهم يعملون في القطاعات الأكثر تضررا.

وتشير التقديرات إلى أن أميركا الشمالية والجنوبية ستخسران معا 12.4 في المئة من الوظائف، بينما ستخسر أوروبا وآسيا الوسطى 11.8 في المئة من وظائفهما، "والتقديرات الخاصة ببقية المناطق الكبرى تتجاوز 9.5 في المئة"، بحسب المنظمة.

وشهد الشهر الأول من الأزمة مارس، انخفاضا بنسبة 60 في المئة في دخل العاملين بالقطاع غير المنظم، "بلغت النسبة 81 في المئة في أفريقيا وأميركا الشمالية والجنوبية، و21.6 في المئة في آسيا والمحيط الهادئ، و70 في المئة في أوروبا وآسيا الوسطى".

وزاد التقرير "تواجه أكثر من 436 مليون متبسة في جميع أنحاء العالم، مخاطر شديدة حدوث انقطاعات خطيرة، وتعمل هذه المنشآت في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا".

من جهتها وحول هذه المشكلة، قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "أو. إي. سي. دي" إن "موجة ثانية محتملة من فايروس كورونا، يمكن أن تسفر عن 80 مليون عاطل في الدول المتقدمة بالعالم".

وأضافت المنظمة أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

وأشارت المنظمة إلى أن "تراجع قطاع الخدمات يعثر تعافي منطقة اليورو".

أكبر اقتصاد في أوروبا في أن يظل على مسار يؤدي إلى تعاف متين في الربع الثالث.

ونزلت القراءة النهائية لمؤشر إي.تش.أس ماركيت لمديري المشتريات بقطاع الخدمات إلى 50.6 من 52.5 في الشهر السابق.

وهذه القراءة، التي جاءت أعلى من قراءة أولية بلغت 49.1، تمثل زيادة لمؤشر قطاع الخدمات لثالث شهر على التوالي عن مستوى 50 الذي يفصل النمو عن الانكماش.

وأظهر مسح تعثر التعافي الاقتصادي في منطقة اليورو في سبتمبر الماضي بسبب تراجع قطاع الخدمات المهيم على اقتصاد التكتل نتيجة إعادة فرض بعض القيود على الأنشطة للحيلولة دون انتشار جديد لفايروس كورونا.

ومن شأن ارتفاع معدلات العدوى في المنطقة، حسبا خلص استطلاع أجرته رويترز الشهر الماضي إلى أنه أكبر تهديد للتعافي، أن يثير قلق صناع السياسات الذين يحذوهم الأمل في أن اقتصاد التكتل يتعافى بعد انكماش تاريخي بلغ 11.8 في المئة في الربع الثاني من العام.

ولدعم الاقتصاد، يعزز البنك المركزي الأوروبي شراء أصول إضافية مرتبطة بالجائحة بقيمة 1.35 تريليون يورو، كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن صندوق للتعافي حجمه 750 مليار يورو من المقرر إطلاقه العام المقبل.

لكن هذا لم يمنع هبوط القراءة النهائية لمؤشر إي.تش.أس ماركيت المجموع لمديري المشتريات، الذي يعتبر مقياسا جيدا لمناخ الاقتصاد، إلى 50.4 في سبتمبر الماضي من 51.9 في أغسطس، ليقترب من مستوى 50 الذي يفصل النمو عن الانكماش.

وجاء التراجع تحسب تأثير نزول مؤشري مديري المشتريات لقطاع الخدمات، الذي يمثل نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، والذي هبط إلى 48 من 50.5 في أغسطس الماضي، وإن كان هذا أفضل قليلا من تقديرات أولي عند 47.6.

وفي ألمانيا، أظهر مسح الاثنين أن قطاع الخدمات لم يشهد نموا في سبتمبر الفائت، لكن قوة قطاع الصناعات التحويلية ساعدت القطاع الخاص في

وأوضح البنك المركزي أنه لم يتخذ بعد أي قرار، وأن اليورو الرقمي من شأنه أن يكون مكملا، وليس بديلا للوقود العادية، ومن المفترض أن تبدأ المشاورات في 12 أكتوبر.

وقالت كريستين لاغارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي إن اليورو ملك للأوروبيين ومهمتنا هي أن نكون أوصياء عليه.

وأضافت يتجه الأوروبيون بشكل متزايد إلى التكنولوجيا الرقمية، ويتمحور دورنا حول تأمين الثقة في المال، ويعني هذا التأكد من أن اليورو مناسب للعصر الرقمي، ويجب أن نكون

## المركزي الأوروبي يقترب من إطلاق اليورو الرقمي

مستعدين لإصدار اليورو الرقمي إذا دعت الحاجة.

وقد يختلف اليورو الرقمي عن أنظمة الدفع غير النقدية الحالية التي يديرها القطاع الخاص لأنه سيكون بمثابة أموال رسمية من البنك المركزي يمكن الوثوق بها وخالية من المخاطر، ومن المحتمل أن تكون أقل تكلفة في الاستخدام.

ويمكن أيضا استخدام العملة الرقمية للبنك المركزي في وضع عدم الاتصال بالإنترنت من أجل تحويل مبالغ صغيرة بين الأفراد الذين يستخدمون المحافظ الرقمية ضمن هواتفهم الذكية.

وأوضح البنك المركزي أنه لم يتخذ بعد أي قرار، وأن اليورو الرقمي من شأنه أن يكون مكملا، وليس بديلا للوقود العادية، ومن المفترض أن تبدأ المشاورات في 12 أكتوبر.

وقالت كريستين لاغارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي إن اليورو ملك للأوروبيين ومهمتنا هي أن نكون أوصياء عليه.

وأضافت يتجه الأوروبيون بشكل متزايد إلى التكنولوجيا الرقمية، ويتمحور دورنا حول تأمين الثقة في المال، ويعني هذا التأكد من أن اليورو مناسب للعصر الرقمي، ويجب أن نكون



طوابير العاطلين عن العمل